

ميدل إيست آي | ما الذي يدركه بريطانيا من الإخوان المسلمين؟

الخميس 11 ديسمبر 2025 09:00 م

يعرض الكاتب مصطفى الدباغ تطور الخطاب البريطاني حول الإخوان المسلمين بوصفه انعكاساً لآلية سياسية تتجنب مواجهة التعقيدات الحقيقة، وتفضل صناعة تهديدات جاهزة تريح الحكومة من مشكلة التعامل الصادق مع المسلمين في المجال العام. يوضح الكاتب أن النقاش الدائر حول الحظر لا يستند إلى أدلة جديدة، بل إلى خوف سياسي يعيد إنتاج السردية القديمة ذاتها.

تُبرز رواية ميدل إيست آي أن هذا الجدل يشبه حلقة مكرورة تُستحضر فيها ادعاءات مُتبعة، بينما يختفي أي فحص جاد للواقع، فيتحول «الإخوان المسلمون» إلى لافتة فضفاضة تُعلق عليها مخاوف داخلية ورغبات خارجية.

تكرار دورة الاتهام

يتناول الخطاب السياسي البريطاني مع «الإخوان المسلمين» باعتبارهم مشكلة جاهزة للاستهلاك الإعلامي. يواصل سياسيون، على رأسهم رئيس الوزراء كير ستارمر، الإيحاء بوجود تهديد غير محدد يستدعي مراجعة خاصة، بينما يفشلون في تقديم دليل واحد على تغيير المعطيات. يتحدث وزراء عن علاقة بين الجماعة والتطرف الظاهري، فيخلقون ظلّ تهديد يفتقر إلى أي سند فعلي.

تستدعي هذه اللحظة ذاكراً 2015، حين قاد المحافظون تحقيقاً موسعاً حول فكر الجماعة وأنشطتها داخل بريطانيا. خرج التحقيق بلا توصية بالحظر ولا حتى بإشارة إلى خطر أمني مباشر. لو وجد الدليل وقتها تحت حكمية رغبت في إظهار الحزم، لظهر لهذا يبدو غياب التغيير اليوم دليلاً على أن إعادة فتح الملف لا تعكس معلومات جديدة بقدر ما تعكس رغبة سياسية في صناعة خصم جاهز.

يوضح الكاتب أنه لا يقدم دفاغاً عن الجماعة نفسها، بل يرفض طريقة تحويل اسمها إلى ملصق يلتصق بأي كيان مسلم يزعج حكومات أجنبية أو جماعات يمينية داخلية. تدرك السلطة الآن داخل دائرة تُعاد فيها الاتهامات بلا أدلة، بينما يُعاد تقديم الشكوك كحقائق.

ضغط خارجي يدرك الداخل

يركز الكاتب على دور الإمارات بوصفها المحرك الرئيسي خلف موجة الاتهامات الأخيرة. تواصل أبوظبي تصدير معاركها السياسية عبر حملات ضغط وتمويل شركات اختبارات خاصة مهمتها وصم أي صوت نقي بارتباطات غير موجودة. يكشف تحقيق كبير نشرته «نيويورك» تفاصيل عن شركة سويسرية مُؤثثها الإمارات لتوليد اتهامات ملقة، وتحرير صفحات ويكبيديا، ودفع بنوك إلى قطع العلاقات مع أشخاص ومؤسسات باعتبارهم واجهات «إخوانية».

يتسرب هذا الخطاب تدريجياً إلى النخبة البريطانية. يظهر مثلاً وزير سابق مثل مايكل جوف ليعلن داخل البرلمان أن «جمعية مسلمي بريطانيا» فرع لتنظيم الإخوان. يصف الكاتب هذه الجملة بأنها مثال على كيف يتداول كلام بلا برهان إلى حقيقة متداولة. يتكرر الأمر مع «الإغاثة الإسلامية»، وهي مؤسسة إنسانية خدمة اجتازت كل الاختبارات الرقابية في بريطانيا، لكنها صارت هدفاً لاتهامات مستمرة مباشرة من الخطاب الإماراتي.

أبرز المثال جاء حين اعتذرت «GB News» ودفعت تعويضات كبيرة بعد نشر اتهامات كاذبة من ناشط إماراتي. سقطت الاتهامات تحت الفحص القانوني، لكن أثرها الخطير بقي قائماً، خصوصاً على مؤسسة يفقد موظفوها أرواحهم أثناء إيصال المساعدات في مناطق النزاعات.

حلقة التضليل المدلي

يتقاطع هذا الضغط الخارجي مع دائرة داخلية تتغذى على الإسلاموفوبيا. يظهر ذلك عبر مراكز أبحاث مثل «هنري جاكسون سوسايتี้»، التي بنت سردية مستمرة تعتبر أي نشاط مدنى منظم للمسلمين جزءاً من تهديد «إسلامي». يلف الكاتب إلى أن تعين مدير هذا المركز مستشاراً لحزب يميني متشدد جاء قبل أيام فقط من سؤال جاهز في البرلمان يطالب بحظر الجماعة.

تلقي هذه الحلقة تفاصلاً مغلقاً: تنتج مراكز الأبحاث خطاباً ملتهباً، ثم يعيد السياسيون تدويره في البرلمان، ثم تستخدمه الحكومة ذريعة لفتح مراجعات جديدة، ثم يُقدم المقدم النقاش العام وكأن هناك تهديداً يتعاظم. بهذا تتحول السردية إلى حقيقة نفسية تبرّر مناً من الشك بال المسلمين ومؤسساتهم.

يحدّ الكاتب من أن هذا المنطق يوسع دائرة الاتهام حتى يفقد المصطلح معناه. إذ يُستطاع أي طرف أن يطلق وصف «إخواني» على أي كيان مسلم، سواء كان جمعية ذئبية أو منظمة شبابية أو حتى شركة صغيرة. يصبح مجرد الاقتباس أو التشبه الفكري سبباً لإطلاق الشبهات.

صناعة تهديد بلا دليل

ترسم المقالة مقارنة حادة بين هذا المناخ وما عرفه التاريخ من نظريات مؤامرة استهدفت مجموعات دينية أخرى يشبهه الكاتب الخطاب
الحالي بخرافات معادية لليهود ضُورت فيها الجماعات المدنية كشبكات سرية تدير العالم يلفت إلى أنّ البريطانيين لم يسمعوا بانتشار تلك
الاتهامات دون مقاومة، ولا يجب أن يسمعوا بانتشار مثيلها الإسلاموفوبي اليوم

يشرح الكاتب أنّ بريطانيا تجرف نحو سياسة تصوغها مخاوف حلفاء سلطويين في الخليج، بدل أن تستند إلى تقييمات أمنية واقعية يرى
أنّ الحظر سيمعن خصوم المجتمع المدني أداة جديدة لتجريم النشاط الخيري والحقوقي الإسلامي، دون أي مكسب أمني حقيقي هذا

يختتم الكاتب بأنّ السؤال الحقيقي ليس ما إذا كانت بريطانيا ستتجه نحو حظر الإذوان، بل كيف ستتعامل مع مشاركة المسلمين في الحياة
العامة خلال السنوات المقبلة يدعو الحكومة إلى الانخراط مع المجتمعات بدل شيطتها، وإلى مقاومة الخطاب المتواتر الذي يحول
الاختلاف السياسي إلى «مطاردة ساحرات» داخلية هذا

يرى الكاتب أنّ بريطانيا لا تحتاج إلى حظر، بل تحتاج إلى شجاعة سياسية تبعدها عن الذعر المُهْمَطَعِ وتحصن فضاءها المدني من ضغوط
الأنظمة السلطوية وأصوات اليمين المتطرف هذا

<https://www.middleeasteye.net/opinion/what-driving-britains-muslim-brotherhood-panic>